عرض رسالة ماجستير الموسومة
التمويل السياسي :دراسة في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية
في العلوم السياسية/ جامعة بغداد في العام ٢٠١٦ للطالب سامر ناهض خضير

عرض د .رعد سامي عبد الرزاق التميمي(*)

تعد الدراسات الانتخابية بوجهٍ عام، من اهم الدراسات في عالمنا المعاصر، ذلك كون ان الانتخابات هي الاساس في بناء الديمقراطيات في العالم، فلا ديمقراطية من دون انتخابات .

ومن اهم تلك الدراسات الانتخابية واخطرها، هي دراسة التمويل السياسي التي تعد العصب الاساس في تنفيذ أية انتخابات، اذ لا يمكننا ان نتصور ان تكون هناك انتخابات من دون ان يكون هناك تمويلاً لتلك الانتخابات وشركائها المتمثلة بالأحزاب السياسية والمرشحين.

فكما المال هو عصب الحياة الاجتماعية، كذلك هو العصب للديمقراطية القائمة على اساس الانتخابات والتعددية الحزبية.

وانسجاماً مع ذلك، وجدت ان هذه الرسالة من بين اهم الرسائل التي كتبت في مجال العلوم السياسية في العراق ولاسباب عديدة، اهمها انها تناولت موضوع التمويل السياسي والحملات الانتخابية في سابقة جديدة تمثل انعطافاً في مجال دراسة العلوم السياسية في بلدنا بطرق غير تقليدية ووفقاً للعلم المعاصر ...ان أية عملية تغيير هي بمثابة تعبيد طريق لم يسلكه احداً من قبل، لذلك جاءت هنا شجاعة الباحث ومشرف الرسالة وعمادة الكلية لتخط طريقاً جديداً ومعاصراً في مجال دراسة العلوم السياسية.

(*)مدير معهد التثقيف الانتخابي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

فضلاً عن ذلك، جاءت هذه الرسالة في مرحلة حساسة تمر بها بعض البلدان العربية التي سارت حديثاً نحوالتحول الديمقراطي، والتعددية الحزبية الحقة والتي باتت هذه الدراسة تمثل لها طريقاً ونهجاً للاطلاع على التجارب الدولية للتمويل السياسي والاستفادة منها في تطبيقها في بلدانهم.

والاهم من ذلك كله، جاءت هذه الدراسة في مرحلة مهمة في تاريخ العراق المعاصر، وهي مرحلة تشريع قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لعام2015 ، والذي اكد على ان قضية التمويل تطبق بعد الانتخابات التشريعية القادمة، أي بعد عام ...2018 لذا ستشكل هذه الدراسة مرجعاً مهماً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وللأحزاب السياسية في تطبيق اجراءات التمويل السياسي التي ما زالت غير واضحة المعالم في العراق.

كما تتأتى أهمية هذه الدراسة من النقص الحاد والشحة الكبيرة في البحوث والدراسات في مجال التمويل السياسي في البلدان العربية، لذا فهي ستسهم بشكل كبير في المساهمة في سد هذا النقص كخطوة اولى وجريئة على الطريق الصحيح.

ومن خلال تبيان اهمية هذه الدراسة لابد الاشارة الى انها تكونت من اربعة فصول، تناول الفصل الاول اطاراً مفاهيمياً للتمويل السياسي تضمن تعريفات لمفهوم التمويل السياسي والمفاهيم المقاربة له في اطار التمييز بينهما، فضلاً عن دراسته لاهمية التمويل السياسي في الديمقراطيات المعاصرة، وللأحزاب السياسية والمرشحين في ممارسة ادوارهم السياسية في المشاركة في الانتخابات وتبني المشروعات السياسية.

كما تناول هذا الفصل التحديات التي تواجه التمويل السياسي، كون انه بمثابة)) سلاح ذو حدين ((فهو مهم لاية عملية ديمقراطية، لكنه في ذات الوقت خطر على العملية الديمقراطية في حال اذا ما افسد هذا التمويل.

اما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان) انواع التمويل السياسي(، فقد حاول الباحث فيه التمييز بين التمويل العام بشقيه المباشر وغير المباشر، والذي عادة ما يكون ذلك التمويل حكومياً، مع التأكيد على اهدافه ومحاذيره والطرق المعتمدة عالمياً في اعتماده، وبين التمويل الخاص

الذي عادة ما يتضمن اوجه عديدة اهمها اشتراكات الاعضاء والتبرعات والمنح والهبات وغيرها.

وانصرف الفصل الثالث) الفساد في التمويل السياسي (الى معالجة اهم الموضوعات حساسية وهي الفساد في التمويل السياسي واشكاله المتمثلة بالفساد المسيطر وغير المسيطر، فضلاً عن اسباب ذلك الفساد والتجارب الدولية في هذا المجال، مع الاشارة الى سبل مكافحة هذا الفساد والتي قسمها الباحث الى مكافحة الفساد وفقاً للاطر القانونية والتنظيمية، في محاولة الى اطلاعنا على التجارب الدولية في هذا المجال، والتي من الممكن ان تكون اجندة عمل يعتمدها صانع القرار وتلك المؤسسات ذات العلاقة في الرقابة على عمل الاحزاب في محاولة الى الوقاية من الفساد او مكافحته اذا ما واجهتهم تلك المشاكل، سواءاً في البلدان العربية على وجه العموم او في العراق على وجه الخصوص.

اما الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان) الكشف والياته في التمويل السياسي (فقد وضح لنا الباحث تفصيلات دقيقة حول الجهات المسؤولة عن كشف المعلومات والقضايا التي يتم الكشف عنها والتي تتمثل بالمساهمات والنفقات والموجودات وغيرها.

كما تضمن هذا الفصل الاليات التي يتم اعتمادها في الكشف، مع الاشارة الى انفاذ القوانين المتعلقة بتنظيم الحياة الحزبية والتمويل السياسي والحملات الانتخابية، فضلاً عن تلك المؤسسات المسؤولة عن مراقبة الكشف كهيئات الرقابة الاتحادية في الدول ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرها من المؤسسات الرقابية الاخرى.

وفي المبحث الاخير من هذا الفصل تناول الباحث انواع العقوبات التي تفرض على الاحزاب والمرشحين في حال مخالفتهم للقوانين واللوائح التي تنظم التمويل السياسي والمتمثلة بالعقوبات المالية والجنائية والتنظيمية فضلاً عن العقوبات الانتخابية.

وفي خاتمة الدراسة اجزل لنا الباحث موضوعاً هاماً، فضلاً الى المستخلص الذي قدمه حولها، والذي اشار فيه بشيء من التفصيل الى قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لعام 2015 ونقاط القوة والضعف التي تواجهه في محاولة الى تشخيص دقيق وقراءة علمية

لذلك القانون، اذكر منها على سبيل المثال، ما اشار اليه الباحث من ان اهم التحديات التي تواجه تطبيق القانون في العراق هو تجاهله لسقف الانفاق، اذ لم يتضمن هذا القانون سقفاً محدداً يتم الاستناد اليه في تنظيم التمويل السياسي بل تركه مفتوحاً، مما قد يشكل تحدياً لمعيار المساواة والتمكين لتلك الاحزاب واولئك المرشحين في الانتخابات القادمة.

أخيراً وليس اخراً، اود القول لقد اصبح الباحث ومن خلال رسالته هذه مختصاً في مجال التمويل يتم الاستناد الى خبرته ومعرفته في هذا المجال في المستقبل.

وادعوه كما ادعو جميع الباحثين والدارسين والباحثين وطلبة الدراسات العليا في) الماجستير والدكتوراه (في تخصصات العلوم السياسية والقانون والمالية والمحاسبة الى ان يسلكوا ذات الطريق الذي سلكه الباحث، كون ان العراق بحاجة ماسة الى مختصين في تلك الموضوعات المهمة والمستقبلية التي يحتاجها بلدنا في المرحلة الحالية والقادمة، لتكون منهاج عمل تستند اليه المؤسسات السياسية للاطلاع على التجارب الدولية ومقارنتها مع التجربة العراقية، والاستفادة من المشورة العلمية التي يقدمونها في المستقبل.

مع التأكيد على ضرورة ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والعمل، كما ان على الباحثين التواصل مع تلك المؤسسات في الدولة العراقية للاطلاع على طرق واجراءات عملها ومحاولة الاستفادة سمن الجانب العملي وتوظيفه في كتابة الرسائل والاطاريح من جهه، وتصويب مسارات عمل تلك المؤسسات من جهه اخرى.